يجوز ان يكون

والنوع

ذكر على ان الجوهر لا يكون جنسا للجواهر فان من يقول ان الجوهر جنس
للجواهر يريد ان الجوهر جنس للجواهر الخمسة لا لها ولنفسها كما هو حال
كل جنس بالنسبة الى نوعه فانه يكون جنسا للنوع عرضا عاما للفصل
وقالت المعتزلة في تعريفه انه الطويل العريض العميق واعترض عليه
من وجهين الاول انه غير مانع لدخول الجسم التعليمي فيه الثاني ان الطول
والعرض والعمق هي ما وجد فيه الطول والعرض والعمق وهذه الامتدادات لانها
اذا اخذت بالفعل لا يجوز ان يكون مقومة للجسم ولا حاجة لازمة له
تتغير وتفارق مع بقاء الجسم كما في الشمعة عند تبدل الاشكال ومما ضعيفا
اما الاول فلانهم لا يثبتون الجسم التعليمي بل كل ما يقبل القسمة في الجهات
عندهم جسم طبيعي واما الثاني فلان المراد بالطويل العريض العميق ما يمكن
ان يفرض فيه هذه الامتدادات لا ما وجدت فيه وان سلمنا فالامتدادات
الثلث حاصلة فيه ابدا على البدل وبقاء كل منها بعينه غير لازم وقال بعض
اصحابنا في تعريفه انه مركب من جزئين فصاعدا ولا شك ان حقيقة الجسم اظهر
من ذلك اي مما ذكروا من الحدود فان كل احد يعرف الجسم ويحكم بانه ذو حجم
متحيز مع انه لا يخطر بباله الابعاد المتقاطعة على الزوايا القائمة والامتدادات
المذكورة والجزء الذي لا يتجزى فانها امور لا يدركها الا من له مزيد فضل
وفطانة وفيه نظر اذ ظهور حقيقة الجسم بالكنه قبل تصور هذه الامور غير مسلم
الثالث في اجزائه ذهب جمهور المتكلمين الى ان الاجسام البسيطة الطباع
وهي التي لا يكون مركبا من الاجزاء المختلفة الطبايع كالعناصر والافلاك
وانما قيد بذلك لان النزاع انما وقع فيها واما المركبات فهي اما مركبة
بالاتفاق من اجزاء حاصلة بالفعل متناهية كبدن الانسان المركب
من العناصر مركبة من اجزاء صغار لا تنقسم اصلا اي لا كسرا لصغرها
ولا قطعا لصلابتها ولا وهما لعجز الوهم عن تمييز طرف منه عن طرف ولا فرضا
لاستلزامه انقسام ما لا ينقسم في الواقع وقيل فعلا وهو مذهب
ديمقراطيس فهي قدماء الطبيعيين فانه قال انه مركب من اجسام صغار

من قدماء الطبيعيين فانه قال انه مركب من اجسام صغار متناهية لا
تنقسم فعلا بل وهما او فرضا وقيل هذا مذهب النظام من متكلمي المعتزلة
من اجزاء صغار غير متناهية لا تنقسم اصلا وذهب الحكماء الى انها
متصلة في نفسها كما هي عند الحس قابلة لانقسامات لا نهاية لها وقيل
قابلة لانقسامات متناهية وهو مذهب محمد الشهرستاني من المتكلمين
ان الجسم قابل للقسمة بالحس وكل ما هو قابل للقسمة ليس بواحد والا
لقامت به وحدته وانقسمت بانقسامه لوجوب انقسام الحال بانقسام
المحل لكن انقسام الوحدة محال قيل عليه لا نسلم ان الوحدة امر وجودي
يقوم بمحل ولان سلم ان انقسام الحال يقتضي انقسام المحل وانما يلزم
ان لو كان الحلول حلولا سريانيا وهو ممنوع وايضا لا يلزم ما ذكرتم لجواز ان يرتفع
الوحدة عند عروض الانقسام للمحل اذ الوحدة والانقسام عرضان
متعاقبان على الهيولى او على الجسم على اختلاف الرايين وايضا دليل
على نه
بان الكبرى فكل منقسم اي قابل للقسمة يتميز مقاطع اجزائه بخواص
مختلفة كمقطع النصف والثلث والربع الى غير ذلك فان مقطع
النصف لا يمكن ان يتصف بانه مقطع الثلث وبالعكس فلكل
خاصة لا تحصل للمقطع الآخر وكل ما يكون مقاطعه كذلك يكون تلك
المقاطع موجودة فيه بالفعل لامتناع كون المعدوم متصفا بخواص
مختلفة فيكون اي كل قابل للقسمة منقسما بالفعل متعددا بتعدد
تلك الخواص المعارضة لها اي لتلك المقاطع فلا يكون واحدا في نفسه
وللقائل ان يقول ان ما هو قابل للقسمة عند فرض القسمة يمتنع
خواص فرضية وتغاير الخواص اللازمة من الفرض لا تقتضي
الانقسام الموجود بالفعل وايضا هذا دليل ثالث على الكبرى
موه القسمين المتفاصلين بالتقسيم ان كانت حاصلة قبل
التقسيم فهو المطلوب لانه لا يكون قبل التقسيم واحدا في نفسه
والا اي وان لم يكن هو بالتقسيم الحاصلين بعد التقسيم حاصلة قبله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)